

Distr.: General
12 February 2004

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والخمسون
البند ٤٠ (ب) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/58/L.31/Rev.1 و Add.1)]

١٢٣/٥٨ - تقديم المساعدة الخاصة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتعمير
في جمهورية الكونغو الديمقراطية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها السابقة بشأن تقديم المساعدة الخاصة من أجل الانتعاش
الاقتصادي والتعمير في جمهورية الكونغو الديمقراطية،

وإذ تشير أيضا إلى جميع قرارات مجلس الأمن وجميع البيانات التي أدلى بها رئيسه
بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية،

وإذ تعيد تأكيد سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وجميع الدول في المنطقة
وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي،

وإذ يساورها شديد القلق إزاء سوء الحالة الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية في
جمهورية الكونغو الديمقراطية، والأثر الذي خلفه القتال المتواصل على السكان في الجزء
الشرقي، مما يتسبب في استمرار معاناة السكان المدنيين، وإذ تدعو إلى حمايتهم مع مراعاة
الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها إزاء انتشار الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة
نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وإزاء ما تحدثه لدى النساء والفتيات من أثر غير متناسب،

وإذ تعرب عن قلقها العميق إزاء العواقب الفادحة للصراع على الحالة الإنسانية
وحالة حقوق الإنسان في البلد، وإزاء استمرار عدم الوصول إلى المتضررين على نحو كاف،

وإذ يساورها شديد القلق إزاء استمرار الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية
لجمهورية الكونغو الديمقراطية كمصدر لمزيد من الصراع، وإذ تؤكد من جديد، في هذا
الخصوص، التزامها باحترام سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية على مواردها الطبيعية،

وإذ يساورها شديد القلق أيضا إزاء الوقع السلبي للحرب على تعزيز التنمية المستدامة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي منطقة البحيرات الكبرى،

وإذ يساورها عميق القلق إزاء التدمير الشامل والمستمر للحياة والممتلكات، فضلا عن الضرر الجسيم للهياكل الأساسية والبيئة، الذي تعاني منه جمهورية الكونغو الديمقراطية،

وإذ تضع في اعتبارها أن جمهورية الكونغو الديمقراطية تستضيف آلاف اللاجئين من بلدان مجاورة مما يشكل عبئا ثقيلا على مواردها المحدودة، وإذ تعرب عن أملها في تهئية الأوضاع التي تيسر عودة اللاجئين الآمنة والطوعية،

وإذ تشير إلى أن جمهورية الكونغو الديمقراطية بلد من أقل البلدان نموا يواجه مشاكل اقتصادية واجتماعية حادة ناجمة عن ضعف هياكلها الاقتصادية الأساسية ومتفاقمة بسبب الصراع الجاري،

وإذ تضع في اعتبارها الترابط الوثيق بين كفالة السلام والأمن وقدرة البلد على تلبية الاحتياجات الإنسانية لشعبه واتخاذ خطوات فعالة تهدف إلى الإسراع بتنشيط اقتصاده، وإذ تؤكد من جديد الحاجة الملحة إلى مساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية على إنعاش اقتصادها المتضرر وإعادة بنائه وفي جهودها الرامية إلى استعادة الخدمات الرئيسية والهياكل الأساسية في البلد،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام^(١)؛

٢ - ترحب بإبرام الاتفاق العالمي والشامل بشأن المرحلة الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الموقع في بريتوريا في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، وبما تبعه من إنشاء لحكومة الوحدة الوطنية والانتقال، وتشجع على إنشاء جميع المؤسسات الانتقالية بشكل فعال؛

٣ - ترحب أيضا بإعلان المبادئ بشأن علاقات حسن الجوار والتعاون بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا وبوروندي ورواندا^(٢)، الذي توج الاختتام الناجح للاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ تحت رعاية الأمين العام؛

(١) A/58/273.

(٢) A/58/428-S/2003/983، المرفق.

٤ - **ترحب كذلك** بالجهود التي بذلتها جمهورية جنوب أفريقيا، وجمهورية أنغولا، وجميع بلدان وسط أفريقيا، وكذلك بالدور الهام الذي قام به الأمين العام في تسهيل اعتماد هذين الاتفاقين؛

٥ - **تحث جميع الأطراف المعنية في المنطقة على وقف الأنشطة العسكرية ووقف الدعم للجماعات المسلحة، واستخدام نفوذها لدعم العملية الانتقالية وإشراك الجميع فيها؛**

٦ - **تدين بشدة ما يرتكب بانتظام من أعمال عنف ضد المدنيين، بما في ذلك المجازر التي ارتكبت مؤخرا في إيتوري، وغيرها من المجازر والأعمال المروعة وانتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، لا سيما ضد النساء والفتيات، وتؤكد ضرورة تقديم المسؤولين عن ذلك إلى العدالة، بمن فيهم من هم في مستوى القيادة، وتحت جميع الأطراف بمن فيهم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لمنع استمرار انتهاك حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، لا سيما في حق المدنيين؛**

٧ - **ترحب بأعمال قوة الطوارئ المؤقتة المتعددة الجنسيات في بونيا بقيادة الاتحاد الأوروبي والجهود التي بذلتها بعد ذلك بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية للمساعدة في تأمين منطقة إيتوري؛**

٨ - **تسلم بأهمية انسحاب جميع القوات الأجنبية انسحابا فعليا من جمهورية الكونغو الديمقراطية؛**

٩ - **تحث جميع الأطراف المعنية في المنطقة على وقف تجنيد الأطفال الجنود وتدريبهم واستخدامهم، بما ينافي القانون الدولي وترحب بالخطوات الأولية التي اتخذتها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل تسريح الأطفال الجنود وإعادة إدماجهم، لا سيما عن طريق التعليم، وتحت الحكومة وجميع الأطراف على مواصلة بذل جهودها في هذا السياق والأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة للمقاتلات السابقات من الفتيات؛**

١٠ - **تدعو الجهات المانحة إلى تعزيز دعمها للجهود التي تبذلها بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتسريح الجماعات المسلحة التي توجد حاليا في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإعادة إدماجها إلى أوطانها، وإلى تشجيع الحكومة الانتقالية وجميع أطراف الصراع على التعاون مع البعثة في هيئة مناخ من الأمن والثقة ودعم البلدان المجاورة ضروري في هذه العملية؛**

١١ - تشدد على أن توطيد السلام واستئناف النشاط الاقتصادي في جمهورية الكونغو الديمقراطية أمران مترابطان بشكل لا انفصام له وتدعو إلى زيادة المساعدة الاقتصادية الدولية في هذا الشأن؛

١٢ - تشجع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على متابعة تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية التي تهدف إلى تثبيت الإطار الاقتصادي الكلي بحيث يمكن تهيئة الظروف اللازمة للنمو المستدام؛

١٣ - تحث جميع الأطراف على الاحترام التام للقانون الإنساني الدولي وكفالة وصول موظفي الشؤون الإنسانية بشكل آمن ودونما عائق إلى جميع السكان المتضررين في جميع أنحاء إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامة موظفي الأمم المتحدة والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية؛

١٤ - تهيب بالمجتمع الدولي أن يكثف دعمه لأنشطة الإغاثة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛

١٥ - تحث جميع الأطراف على السماح بتنقل السكان بحرية وبدون عوائق، وهو أمر أساسي لاستئناف الأنشطة الاقتصادية وغيرها؛

١٦ - تعرب عن قلقها العميق بسبب الحالة الإنسانية المتردية جدا في إيتوري، وتناشد جميع الأطراف الكونغولية الموجودة في الميدان أن تتعاون تعاونا كاملا مع المؤسسات الانتقالية بشكل عام، ومع لجنة إعادة السلام إلى إيتوري بشكل خاص؛

١٧ - تعرب أيضا عن قلقها العميق بسبب الحالة الإنسانية المتردية في جميع أنحاء البلد والعدد الكبير جدا من الأشخاص المشردين داخليا في الجزء الشرقي من البلد، ولا سيما في منطقة إيتوري، وتحث جميع الأطراف على تجنب المزيد من التشريد وعلى تيسير عودة اللاجئين والمشردين داخليا عودة طوعية وفي ظروف آمنة إلى مواطنهم الأصلية؛

١٨ - تؤكد أهمية إعادة حركة المرور النهري إلى ما كانت عليه، وترحب، في هذا الصدد، بإعادة فتح نهري الكونغو وأوبانغوي، وتعرب عن دعمها لإنشاء لجنة حوض نهر الكونغو؛

١٩ - تدعو إلى إعادة فتح وصلة كيسانغاني - كيندو بين السكة الحديدية والنقل النهري لتيسير إيصال المساعدة الإنسانية، ووصول العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية لإيصال الإمدادات الجديدة؛

٢٠ - تشجع استمرار تعاون حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية مع الأمم المتحدة، ووكالاتها المتخصصة، والمؤسسات المالية الدولية وغيرها من المنظمات، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، في الاهتمام بالحاجة إلى الإصلاح والتعمير، وترحب في هذا الخصوص، بتجدد حوارها وتعاونها؛

٢١ - تجدد مناشدتها العاجلة للمجالس التنفيذية لصناديق وبرامج الأمم المتحدة مواصلة إبقاء الاحتياجات الخاصة لجمهورية الكونغو الديمقراطية قيد النظر، وتؤكد ضرورة أن يعمم منظور جنساني ملائم في جهود التعمير الشاملة؛

٢٢ - ترحب بإدراج جمهورية الكونغو الديمقراطية ضمن المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛

٢٣ - تحث حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على تنفيذ الاستراتيجيات الشاملة الوطنية لرصد وإدارة الالتزامات الخارجية التي تكون جزءاً لا يتجزأ من الاشتراطات الوطنية المسبقة لقدرة تحمل الديون، بما في ذلك الإدارة السليمة للاقتصاد الكلي والموارد العامة؛

٢٤ - ترحب بالمبادرات التي اتخذت لخفض الديون غير المدفوعة، وتدعو إلى اتخاذ تدابير وطنية ودولية أخرى في هذا الاتجاه، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، شطب الديون وغير ذلك من الترتيبات؛

٢٥ - تدعو الشركاء في التنمية إلى تغطية العجز في تمويل برنامج الطوارئ المتعدد القطاعات للإصلاح والتعمير، وإلى دعم إصلاح الخدمة المدنية والجهود المبذولة لإعادة توحيد البلد؛

٢٦ - تدعو الحكومات إلى الاستمرار في تقديم الدعم إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية؛

٢٧ - تطلب إلى الأمين العام:

(أ) أن يكفل، من خلال ممثله الخاص لجمهورية الكونغو الديمقراطية الذي يقوم بدعوة اللجنة الدولية للدعم في الفترة الانتقالية إلى الانعقاد، تنسيق جميع أنشطة منظومة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتسهيل التنسيق مع الجهات الفاعلة الوطنية والدولية الأخرى لأنشطة الدعم في الفترة الانتقالية، وترحب لتحقيق ذلك باعتماد آليات تنسيق جديدة تهدف إلى ضمان مواجهة متماسكة وفعالة للأزمة الإنسانية المتعددة الأوجه في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛

- (ب) أن يواصل التشاور مع الزعماء الإقليميين بالتنسيق مع رئيس الاتحاد الأفريقي، حول سبل التوصل إلى حل سلمي ودائم للصراع؛
- (ج) أن يواصل التشاور مع الزعماء الإقليميين بالتنسيق مع رئيس الاتحاد الأفريقي، من أجل الإعداد لمؤتمر دولي بشأن السلام والأمن والتنمية في وسط أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى تحت رعاية الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، للتصدي على نحو شامل لمشاكل المنطقة؛
- (د) أن يبقى الحالة الإنسانية والاقتصادية في جمهورية الكونغو الديمقراطية قيد الاستعراض بهدف تشجيع المشاركة في برنامج لتقديم المساعدة المالية والمادية إلى ذلك البلد، ودعم ذلك البرنامج، لتمكين البلد من تلبية الاحتياجات العاجلة في مجال الانتعاش الاقتصادي والتعمير؛
- (هـ) أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين تقريراً عن الإجراءات التي اتخذت عملاً بهذا القرار.

الجلسة العامة ٧٥

١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣